

Distr.: General
10 January 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

نهج عملي لمعالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً

تقرير المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال

موجز

في هذا التقرير، تُقدّم المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، ماما فاطمة سينغاته، نهجاً عملياً يمكن تسخيره لمعالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، وهي تعرض مجموعة من التدابير الملموسة والممارسات الجيدة المجمعّة من جميع أنحاء العالم والتي تصب في التصدي لبيع الأطفال لأغراض الزواج والاستغلال الجنسي في البغاء، سواء في سياق السفر والسياحة أو في شبكة الإنترنت. ويشير التقرير إلى خدمات الوقاية والحماية وإعادة التأهيل، في حين أُدرجت في صفحة المقررة الخاصة في شبكة الإنترنت قائمة مرجعية يمكن للدول وغيرها من أصحاب المصلحة الاستعانة بها كأداة ملموسة وسهلة الاستعمال في عملها الرامي إلى منع هذه الأشكال من البيع والاستغلال الجنسي، وحماية الأطفال، وإتاحة ما هو مناسب من خدمات للأطفال الضحايا والناجين.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 10 شباط/فبراير 2022.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3مقدمة.....	أولاً -
3الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة.....	ثانياً -
3الزيارات القطرية.....	ألف -
3الأنشطة الأخرى.....	باء -
4نهج عملي لمعالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً.....	ثالثاً -
4الأهداف والنطاق والمنهجية.....	ألف -
5الإطار القانوني الدولي.....	باء -
6التدابير العملية لمعالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً.....	جيم -
22الاستنتاجات والتوصيات.....	رابعاً -
22الاستنتاجات.....	ألف -
23التوصيات.....	باء -

أولاً- مقدمة

- 1- يقدم هذا التقرير، عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 13/7 و22/43، نهجاً عملياً لمعالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً من خلال تقديم مجموعة من التدابير الملموسة والممارسات الجيدة المجمعّة من جميع أنحاء العالم والتي تصب في التصدي لبيع الأطفال لأغراض الزواج والاستغلال الجنسي في الدعارة، سواء في سياق السفر والسياحة أو في شبكة الإنترنت. ويحيل التقرير إلى تدابير الوقاية والحماية وإعادة التأهيل، في حين أُدرجت في صفحة المقررة الخاصة في شبكة الإنترنت قائمة مرجعية يمكن للدول وأصحاب المصلحة الآخرين الاستعانة بها كأداة ملموسة وسهلة الاستعمال في عملها الرامي إلى منع هذه الأشكال من البيع والاستغلال الجنسي، وحماية الأطفال، وإتاحة ما هو مناسب من خدمات للأطفال الضحايا والناجين⁽¹⁾.
- 2- ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة منذ تقريرها السابق⁽²⁾.

ثانياً- الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة

ألف- الزيارات القطرية

- 3- أجرت المقررة الخاصة زيارة إلى الجبل الأسود في الفترة من 8 إلى 16 أيلول/سبتمبر 2021. ويُقدّم تقريرها عن الزيارة كإضافة إلى هذا التقرير⁽³⁾. وتشكر المقررة الخاصة حكومة الجبل الأسود على تعاونها قبل زيارتها وأثناءها وبعدها.
- 4- وأرسلت المقررة الخاصة طلبات لإجراء زيارة قطرية إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، وغانا، والفلبين، وليبيريا. وتُعرب المقررة عن تقديرها للردود الإيجابية التي تلقتها من حكومات بوتسوانا، والفلبين، وكينيا بشأن طلبات الزيارة إلى هذه البلدان، التي سُنّجى في مواعيد سُنّيق عليها.

باء- الأنشطة الأخرى

المؤتمرات والمشاركة مع أصحاب المصلحة

- 5- تضمن أحدث تقرير للمقررة الخاصة قدمته إلى الجمعية العامة الأنشطة التي اضطلعت بها في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2021⁽⁴⁾.
- 6- وفي 1 تموز/يوليه 2021، عرضت المقررة الخاصة المسائل المواضيعية المتصلة بولايتها في سياق الدورة الصيفية الشبكية المعنونة "استكشاف أبعاد حقوق الطفل"، التي تستضيفها جامعة لايدن في هولندا.
- 7- وفي 24 أيلول/سبتمبر 2021، أصدرت المقررة الخاصة بياناً قبل يوم السياحة العالمي في 27 أيلول/سبتمبر، أكدت فيه أن الحكومات مطالبة في سياق الانتعاش الذي ستشهده السياحة بعد جائحة كوفيد-19 بأن تحرص على ألا يؤدي المزيد من السفر إلى مزيد من الاستغلال الجنسي للأطفال.

(1) انظر: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Children/Pages/APracticalApproach.aspx>

(2) A/HRC/46/31.

(3) A/HRC/49/51/Add.1.

(4) A/76/144.

- 8- وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، قدمت المقررة الخاصة تقريرها إلى الجمعية العامة ركزت فيه على الأبعاد الجنسانية للاستغلال الجنسي للأطفال وأهمية أن يُتوخى في مكافحته والقضاء عليه نهج مُركّز على الطفل، وشامل للجنسين، وغير قائم على ثنائية ضيقة⁽⁵⁾.
- 9- وفي الفترة من 11 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وبمناسبة اليوم الدولي للطفلة، شاركت المقررة الخاصة في منتدى إقليمي بشأن الفتيات في غرب أفريقيا عُقد في واغادوغو. ودعاها المنتدى الأفريقي لسياسات الطفل إلى مشاركة أفكارها بشأن تحسين أداء الحكومات في إعمال حقوق الفتيات.
- 10- وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أَلقت المقررة الخاصة كلمة رئيسية في سياق نشاط افتراضي بشأن إساءة معاملة الأولاد والأطفال ذوي الهويات الجنسانية وأوجه التعبير المتنوعة في مجال الرياضة. وجاء انعقاد هذا النشاط، الذي نظمه مركز الرياضة وحقوق الإنسان والشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، عقب تقديم المقررة الخاصة تقريرها المواضيعي السنوي إلى الجمعية العامة.

الاتصالات

- 11- أحالت المقررة الخاصة بالاشتراك مع مكلفين آخرين بولايات إجراءات خاصة 79 رسالة بشأن حالات أطفال أفيد بأنهم كانوا ضحايا للبيع و/أو الاستغلال الجنسي.

ثالثاً - نهج عملي لمعالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً

ألف - الأهداف والنطاق والمنهجية

- 12- كما وُضِّح في كتيب المقررة الخاصة السابقة المعنون "25 عاماً في مكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً: التصدي للتحديات الجديدة"، فرغم ما شُهد من تنام كبير في إدراك مسألة الأطفال ضحايا البيع والاستغلال الجنسي ورغم الاهتمام الذي أولي لهم على مدى السنوات الماضية، لا يزال العديد من المبادرات مقتصرًا على المستوى التشريعي أو السياسي⁽⁶⁾. وقررت المقررة الخاصة، بدافع مما يساورها من قلق إزاء التنفيذ المحدود في الممارسة العملية، الذي ربما يمثل التحدي الأهم على الإطلاق في معالجة هذه المسائل، أن تخصص هذا التقرير لتناول الحاجة الملحة إلى التنفيذ الفعال لتدابير الوقاية والحماية وإعادة التأهيل فيما يتصل بالأطفال ضحايا البيع والاستغلال الجنسي أو المعرضين لذلك.
- 13- وبالتركيز على تطبيق نهج عملي أقوى في معالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، تسعى المقررة الخاصة إلى دعم اتخاذ الدول خطوات أكثر حسماً نحو التنفيذ الفعال للالتزامات.
- 14- ومن أجل جمع معلومات يُستعان بها في إعداد التقرير، إلى جانب استعراض المراجع المتاحة، وُجِّهت المقررة إلى الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والأفراد نداء تدعوهم فيه إلى تقديم مساهمات بشأن أمثلة ملموسة لأفضل الممارسات المتصلة بنطاق الدراسة⁽⁷⁾. وتود المقررة الخاصة أن تشكر جميع أصحاب المصلحة الذين استجابوا لدعوتها على ما أدلوا به من مساهمات قيمة ساعدت في إثراء مضمون هذا التقرير.

(5) المرجع نفسه.

(6) متاح في: <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Children/SR/25YearsMandate.pdf>

(7) انظر: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Children/Pages/APracticalApproach.aspx>

باء - الإطار القانوني الدولي

- 15- اعتُمدت في جميع أنحاء العالم اليوم مجموعة كبيرة من القوانين والاستراتيجيات الدولية والإقليمية التي ترمي إلى حماية الأطفال من العنف، بما في ذلك بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة للتصدي لبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، ما زالت الحوادث في تزايد على الصعيد الوطني، ولا يزال العديد من الضحايا لا يتلقون الدعم الكافي. وتوجد أكثر من أي وقت مضى حاجة إلى اتخاذ خطوة حاسمة نحو التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات القائمة.
- 16- وتتص اتفاقية حقوق الطفل على أنه يجب على الدول الأطراف منع بيع الأطفال لأي غرض من الأغراض وبأي شكل من الأشكال (المادة 35) وحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (المادة 34). وترتكز الاتفاقية على الأفعال التي يرتكبها شخص ثالث، أي الجاني، بالإشارة إلى "حمل أو إكراه" الطفل على أن يمارس نشاطاً جنسياً غير قانوني، وإلى "الاستخدام الاستغلالي" للأطفال في البغاء والمواد الإباحية. وتحظر المادة 19 أيضاً جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي.
- 17- وبعد اعتماد البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في عام 2000، تعزز الإطار القانوني الدولي بقدر كبير فيما يتعلق بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي. وتفرض المادة 3 من البروتوكول التزاماً على الدول الأطراف بتجريم جرائم معينة، وتشترط المادة 4 أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير اللازمة لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم.
- 18- وفي عام 2019، اعتمدت لجنة حقوق الطفل مجموعة من المبادئ التوجيهية الخاصة بتنفيذ البروتوكول الاختياري، وكان هدفها الصريح من ذلك هو تعزيز فهم الدول الأطراف للبروتوكول وإتاحة تنفيذه على نحو أكثر فعالية⁽⁸⁾.
- 19- وفي عام 2019، اعتمدت منظمة السياحة العالمية الاتفاقية الإطارية لأداب السياحة، التي تشير مادتها 3-5 صراحة إلى حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي.
- 20- وينص الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه في المادتين 16 و27 على أنه يجب على الدول حماية الأطفال من الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي باتخاذ تدابير تشريعية وإدارية واجتماعية وتعليمية محددة. وعلى وجه الخصوص، يجب على الدول أن تتخذ تدابير لمنع استخدام الأطفال في الأنشطة الجنسية.
- 21- وعلى غرار البروتوكول الاختياري، كُرسَت اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي بصورة محددة لمسألة العنف الجنسي ضد الأطفال، وهي تتضمن مجموعة واسعة من الالتزامات التي تقع على أطرافها من الدول من أجل منع حدوث هذه الأفعال وحماية الأطفال وضمان حصول الضحايا منهم على الدعم الكافي ووصولهم إلى العدالة.
- 22- وبإبرام اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وصدور تعليقات عامة ومبادئ توجيهية للجنة حقوق الطفل، فضلاً عن الصكوك القانونية الإقليمية المذكورة أعلاه، وُضعت مجموعة من الأحكام القانونية والتوجيهات لكي تستخدمها الدول في منع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً وحمايتهم وتزويد ضحايا هذه الجرائم والناجين منها بما يلزم من خدمات العدالة وإعادة التأهيل. ويُركّز في العديد من الالتزامات على وضع الأدوات القانونية والسياسات الوطنية اللازمة للتمكّن من اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي لبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً.

23- وليس من المهم أن يكون للدول إطار قانوني وسياسي قوي فحسب، بل يجب تنفيذ هذا الإطار بفعالية. وكما ذكرت المقررة الخاصة، توجد ثغرات كبيرة لا تزال تعترض تنفيذ المعايير القانونية وتبادل المعلومات، مما يؤدي إلى عدم كفاية أوجه التصدي لهذه الأنواع من الجرائم المرتكبة ضد الأطفال⁽⁹⁾. وسواء كان ثمة فجوة في الصياغة الفعلية للقوانين والسياسات أو في تنفيذها، فالنتيجة هي أن شبكات الأمان القائمة بالفعل لا تمنع دائماً سقوط الأطفال ضحايا للبيع والاستغلال الجنسي. ولذلك، من الضروري أن يتاح للدول وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين مزيد من الوضوح بشأن ما يتعين عليها الاضطلاع به بالضبط من أجل منع هذه المشاكل ومعالجتها بفعالية.

جيم- التدابير العملية لمعالجة مسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً

1- تحديد المشكلة

24- يشرح هذا الفصل بإيجاز المسائل المواضيعية التي يتناولها التقرير.

(أ) بيع الأطفال لغرض الزواج

25- في كل عام، تتزوج نحو 14 مليون فتاة في سن الطفولة في جميع أنحاء العالم. ويجد زواج الأطفال جذوره في عدم المساواة بين الجنسين وفي القيمة المنخفضة نسبياً التي تولي للفتيات، وهو أمر يتفاقم في سياق الفقر وانعدام الأمن والنزاعات⁽¹⁰⁾. وتقيد هذه الممارسة الضارة حقوق الفتيات وتحرمهن من فرصة المشاركة في أي قرار يؤثر في حياتهن ومن تنمية قدراتهن إلى أقصى حد ممكن. فهي تزيد من خطر الحمل المبكر وغير المخطط له، مما يزيد بدوره من مخاطر اعتلالات ووفيات الأمهات وحديثي الولادة، ويعرض الطفلة لعنف الشريك الحميم، ويتسبب في آثار بعيدة المدى على مستوى الفرد والمجتمع على حد سواء⁽¹¹⁾. فالفتيات اللواتي يتزوجن لا تُسرق طفولتهم فحسب، بل غالباً ما يعيشن في عزلة اجتماعية ويمنعن من الذهاب إلى المدرسة أو الحصول على عمل، الأمر الذي يحدث تأثيرات سلبية على المجتمعات ويمتد وقعها لأجيال⁽¹²⁾.

26- ورغم إحراز تقدم على مدى السنوات الماضية فيما يتصل بإنهاء زواج الأطفال، فإن جائحة كوفيد-19 وما تلاها من تدابير تقييدية قد عرضا للخطر التقدم المحرز⁽¹³⁾. وقدرت منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن مزيداً من الفتيات يقدر عددهن بالملايين معرضات لخطر زواج الأطفال في السنوات المقبلة، في سياق تواجه فيه المجتمعات المحلية موجات جديدة من المصاعب الاقتصادية وحالات الندرة. ويبين ذلك مدى هشاشة التقدم المحرز في الواقع وكيف أن الفتيات الصغيرات ما زلن من بين أول من يدفع الثمن عندما تقع كارثة من أي نوع.

27- وفي حالات كثيرة، يأخذ زواج الأطفال شكلاً من أشكال بيع الأطفال، وفقاً للتعريف الوارد في البروتوكول الاختياري، بمعنى "أي فعل أو تعامل يتم بمقتضاه نقل طفل من جانب أي شخص أو مجموعة من الأشخاص إلى شخص آخر لقاء مكافأة أو أي شكل آخر من أشكال العوض" (المادة 2(أ)). وقد

(9) A/HRC/31/58، الفقرة 78.

(10) انظر: "Girls Not Brides, "Theory of change on child marriage", 9 July 2014.

(11) انظر: UNICEF, "Battling the perfect storm: adapting programmes to end child marriage during COVID-19 and beyond" (March 2021).

(12) انظر: UNICEF, "Covid-19: a threat to progress against child marriage" (March 2021).

(13) انظر: A/HRC/46/31.

أدرجت لجنة حقوق الطفل بيع الأطفال لأغراض جنسية وللزواج القسري كمظهر من مظاهر الاعتداء والاستغلال الجنسيين للأطفال⁽¹⁴⁾.

28- وفي المجتمعات التي يمارس فيها زواج الأطفال، غالباً ما يشمل عقد القران تحويل أموال أو هدايا أو ممتلكات عن طريق دفع المهر أو ثمن العروس⁽¹⁵⁾. ويمكن أن تؤدي هذه العادات إلى أن تنظر الأسر إلى هذه الممارسة من زاوية اقتصادية، وأن تعتبر الأسر الفقيرة على وجه الخصوص زواج الأطفال كآلية تكيف لتخفيف الضائقة المالية⁽¹⁶⁾.

29- ورغم وجود قوانين تنص على الحد الأدنى لسن الزواج، كثيراً ما تُحدّد هذه السن في سن دون الرشد وكثيراً ما تكون هذه السن أقل في حالة الفتيات. وحتى عندما يكون الحد الأدنى لسن الزواج مطابقاً لسن الرشد، لا يزال عدد كبير من البلدان يسمح باستثناءات، وذلك مثلاً عن طريق السماح بالزواج بناء على موافقة الوالدين أو على ترخيص من المحكمة. وفي أماكن أخرى، تكون للقوانين العرفية أو الدينية التي تحدد الحد الأدنى لسن الزواج الأسبقية على القانون الوطني⁽¹⁷⁾.

30- وفي بعض الدول، لا يزال يُؤخذ بأحكام قانونية يمكن أن تجيز زواج الأطفال أو تبرره أو تقضي إليه، ومنها أحكام تتيح لمرتكبي الاغتصاب وغيره من الجرائم الجنسية الإفلات من الملاحقة القضائية والعقاب بالزواج من ضحاياهم⁽¹⁸⁾. وإضافة إلى ذلك، يتزايد بيع الأطفال أو الاتجار بهم في بعض البلدان فيما يمكن اعتباره مسألة يمتزج فيها زواج الأطفال والاستغلال الجنسي، من خلال أشكال مختلفة مما يسمى "الزيجات المؤقتة"⁽¹⁹⁾.

31- ونظراً إلى ارتفاع عدد حالات زواج الأطفال التي تُبرم كل عام، يظل توفير الخدمات الكافية للأطفال الضحايا مهمة شاقة، وتظل التكاليف المجتمعية لهذا الزواج مرتفعة للغاية. وفي حين ينبغي أن يكون منع زواج الأطفال منعاً تاماً هو الهدف الرئيسي الطويل الأجل على المستوى المجتمعي، لا تزال المجتمعات المحلية في المناطق الفقيرة أو المناطق التي ضربتها الكوارث تكافح من أجل إيجاد بدائل عن زواج الأطفال، الذي غالباً ما تمليه ضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للبقاء. ومن غير المرجح أن يحصل الأطفال الضحايا في هذه المناطق على أي خدمات تتجاوز الخدمات المتاحة لعامة السكان.

(ب) الاستغلال الجنسي للأطفال في البغاء

32- يظل الاستغلال الجنسي للأطفال في البغاء مسألة تثير قلقاً بالغاً، وتلاحظ المقررة الخاصة أن الأطفال ما زالوا يُباعون ويتاجر بهم لاستغلالهم في البغاء رغم القوانين العديدة التي تجرم هذه الممارسات في معظم البلدان. ولمكافحة هذا الشكل من أشكال الاستغلال مكافحة فعالة، يجب تكثيف الجهود للتصدي لشبكات الاتجار وتفكيك الجماعات الإجرامية المنظمة العديدة التي تستفيد من استغلال الأطفال

(14) التعليق العام رقم 13 (2011)، الفقرة 25(د).

(15) انظر: ECPAT International, "Child, early and forced marriages as a form of, or pathway to sexual exploitation of children" (November 2020).

(16) انظر التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2014) الصادرين بصفة مشتركة.

(17) انظر: <https://www.girlsnotbrides.org/about-child-marriage/law-and-child-marriage/>.

(18) United Nations Population Fund, *My Body Is My Own: Claiming the Right to Autonomy and Self-determination* (2021), pp. 48-49.

(19) انظر: ECPAT International, "Child, early and forced marriages as a form of, or pathway to sexual exploitation of children".

في صناعة الجنس. ومعظم مقدمي خدمات الاستغلال الجنسي للأطفال وأكثرهم شيوعاً هم من الميسرين، الذين تنتوزع أدوارهم بين القوادين والمتاجرين والوسطاء، بمن فيهم الوسطاء الماليون⁽²⁰⁾. وهؤلاء الأفراد ليسوا دائماً جزءاً من الشبكات الإجرامية؛ وثمة عدد كبير من الأسر تدفع بأطفالها إلى الاستغلال الجنسي لتزويد الأسرة بدخل تكميلي.

33- ويمثل الاتجار بالبشر ظاهرة عالمية، ويقدر أن حوالي ثلث ضحايا الاتجار بالبشر هم من الأطفال⁽²¹⁾. ومن أكثر أعراض الاتجار بالأطفال شيوعاً الاستغلال الجنسي. ومن بين الأسباب الكامنة وراء ذلك الفقر، علماً أن الأطفال الذين يعيشون في ظروف من الحرمان هم أكثر عرضة لهذا الشكل من أشكال الجريمة⁽²²⁾. وكثيراً ما يُغرى الأطفال أو يُتلاعب بهم لتوريطهم في العبودية الجنسية، سواء بالتهديد أو العنف، أو بوعود إتاحة حياة أفضل وعمل وفرص اقتصادية.

34- ويتطلب التصدي للاستغلال الجنسي للأطفال في البغاء معالجة مسألة بيع الأطفال والاتجار بهم، لأن هذه الممارسات كثيراً ما تكون مترابطة. ورغم وجود تداخل كبير بين الاتجار والبيع، فهما ليسا متطابقين، وتشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء الحالات التي قد لا تُتاح فيها للأطفال الضحايا الحماية والوصول إلى العدالة بسبب الثغرات الموجودة في الأطر القانونية القائمة في العديد من الدول⁽²³⁾.

(ج) الاستغلال الجنسي للأطفال في السفر والسياحة

35- يرتبط الاستغلال الجنسي للأطفال في سياق السفر والسياحة بقضايا الاتجار بالأطفال وبيعهم لأغراض الاستغلال الجنسي وزواج الأطفال المذكورة أعلاه. ويشمل ذلك طائفة واسعة من ضروب استغلال الأطفال، سواء تعلق الأمر بممارسة البغاء أو إنتاج مواد تنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال. وتعد السياحة التطوعية وسياحة دور الأيتام والمناسبات الرياضية الكبرى أمثلة على الحالات التي يمكن فيها للمجرمين المسافرين الوصول بسهولة إلى الأطفال واستغلالهم.

36- وقبل بضعة عقود، كان الافتراض السائد هو أن المسافرين من مرتكبي الجرائم الجنسية في حق الأطفال يأتون كلهم تقريباً من البلدان الغربية وأنهم يذهبون إلى البلدان النامية الفقيرة. ومع ذلك، أظهرت الدراسة العالمية لعام 2016 بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال في سياق السفر والسياحة أن الخطوط الفاصلة بين بلدان المقصد والعبور وبلدان المصدر غير واضحة وأن ملامح الجناة متنوعة للغاية⁽²⁴⁾. ويمكن أن يكون المسافرون من مرتكبي الجرائم الجنسية في حق الأطفال مسافرين محليين أو إقليميين، وكذلك سياحاً أو مسافرين من رجال الأعمال أو متطوعين أو أجانب.

37- وبموازاة مع الرفع التدريجي للقيود المتصلة بجائحة كوفيد-19، من المرجح أن تُستأنف أنشطة السفر والسياحة بل وأن تزداد، مما يعني أن الدول وأصحاب المصلحة الآخرين بحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر من أي وقت مضى لمسألة الاستغلال الجنسي للأطفال في سياق السفر والسياحة.

(20) A/HRC/31/58، الفقرة 35.

(21) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Global Report on Trafficking in Persons* (2020).

(22) المرجع نفسه.

(23) انظر: CRC/C/156، الفقرة 15، و ECPAT International, *Terminology Guidelines for the Protection of Children from Sexual Exploitation and Sexual Abuse* (2016).

(24) انظر: ECPAT, *Offenders on the Move. Global Study on Sexual Exploitation of Children in Travel and Tourism* (2016).

(د) الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت

38- أصبحت البيئة الرقمية أكثر من أي وقت مضى متاحة في كل مكان بموازاة مع المنحى التصاعدي لنسب الوصول إلى الإنترنت في جميع أنحاء العالم، ومن ثم أضحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة تُسخر بصورة متزايدة لارتكاب أو تيسير العنف الجنسي الممارس على الأطفال. ويشكل الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت ضغطاً على الجهود القانونية والسياسية وجهود إنفاذ القانون الرامية إلى حماية الأطفال، كما أنه يثير تساؤلات بشأن مدى كفاية الأدوات القائمة.

39- وتُمثّل جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت مظاهر جديدة لجرائم قائمة بالفعل، بل ويجب أن ينظر إليها على أنها كذلك، ومن ثم ينبغي معالجتها ضمن الأطر القانونية القائمة حتى وإن كانت هذه الأطر قد اعتمدت قبل التزايد الهائل في الإجرام المتصل بشبكة الإنترنت. وكما أوضحته مؤخراً لجنة حقوق الطفل، تتطلب أحكام اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية أعمال تفسير مكيف مع واقع اليوم، لأن كلا الصكين وثيق الصلة بالموضوع ويمكن تطبيقه أيضاً على البيئة الرقمية⁽²⁵⁾.

40- ويمكن القول إن الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت قد حل محل جرائم جنسية أخرى ضد الأطفال إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، حالت جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على السفر الناجمة عنها دون تنقل العديد من مرتكبي الجرائم الجنسية المسافرين ودفعتهم إلى ارتكاب جرائمهم من خلال قنوات البث المباشر عبر الإنترنت وأدوات تكنولوجيا مماثلة. وأدت القيود المتصلة بالجائحة، بما في ذلك إجراءات الإغلاق وإغلاق المدارس والتزامات العمل المنزلي، إلى زيادة كبيرة في وقت الشاشة لعدد كبير من الأطفال والبالغين، مما أدى بدوره إلى زيادة مخاطر التعرض للمواد أو السلوك الضارين، والتعرض للعنف عبر الإنترنت، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال⁽²⁶⁾.

2- منع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً

41- من الأهمية الحاسمة بمكان في سياق الجهود الرامية إلى إقامة منع فعال لبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً العمل من خلال نهج متعدد التخصصات على جميع مستويات المجتمع. وينبغي أن يوجّه العمل ويحدد الأهداف الأوسع نطاقاً إطاراً قانوني وسياساتي وطني قوي يقوم على آلية تنسيق واضحة؛ ولبلوغ هذه الأهداف بصورة عملية، يجب أن تتغلغل الجهود لتصل إلى المستوى المحلي والمجتمعي، والخدمات الصحية والاجتماعية، والمدارس والمؤسسات التعليمية، والرابطات الرياضية والترفيهية، وحتى إلى مستوى الأسرة والفرد.

42- وتبين الأمثلة على تدابير الوقاية والممارسات الجيدة التي تلقتها المقررة الخاصة بصورة متواترة مدى أهمية الخطوات التي تبدو صغيرة لكنها تطوي على وقع ملموس في كثير من الأحيان يتجسد في إحداث فرق حقيقي في حياة الأطفال والوصول إلى مستوى من الوعي والتوعية يمكن أن يكفل الوقاية. وعلاوة على ذلك، لا غنى عن المشاركة القوية على مستوى المجتمع المحلي لتوليد تغيير مستدام.

تدابير الوقاية والممارسات الجيدة

43- الإطار القانوني. لتجنب خطر تآكل سنوات من الجهود الرامية إلى ضمان حقوق الطفل ومنع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، يتعين على الدول أن تتأكد من أن قوانينها قوية وأنها تنفذ بفعالية. ومن

(25) CRC/C/156، الفقرة 1.

(26) انظر A/HRC/46/31.

منظور قانوني دولي، لم تمتثل بعض الدول فعلياً للالتزام بحظر وتجريم بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، على النحو الذي يفرضه البروتوكول الاختياري. فعلى سبيل المثال، لا يزال زواج الأطفال، الذي يأخذ أشكال مختلفة، أمراً قانونياً في العديد من الدول، حتى وإن كان يمكن اعتباره في حالات كثيرة ضرباً من بيع الأطفال⁽²⁷⁾. وتحث المقررة الخاصة جميع الدول ليس فقط على إلغاء أي قانون يسمح بزواج الطفل بأي شكل من الأشكال، برفع سن الزواج إلى 18 سنة بالنسبة للفتيات والفتيان دون استثناء، بل أيضاً على اتخاذ خطوات لتغيير المواقف التمييزية التي تغذي زواج الأطفال. وقد اتخذت خطوة في الاتجاه الصحيح عندما ألغت عدة بلدان في الشرق الأوسط في عام 2017 قوانين أتاحت لمرتكبي جرائم جنسية الإفلات من الملاحقة القضائية من خلال الزواج بضحاياهم⁽²⁸⁾.

44- وكما أكدته في مناسبات عديدة لجنة حقوق الطفل، لا يعادل حظر الاتجار بالأطفال، وإن كان مهماً، حظر بيع الأطفال، ويتعين على الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري أن تجرم صراحة بيع الأطفال، على الأقل من منظور الأغراض المبينة في المادة 3(1)(أ) من البروتوكول. فعلى سبيل المثال، عدلت لكسمبرغ قانون العقوبات في عام 2014 لتضمنه حكماً محدداً يجرم بيع الأطفال لأي غرض من الأغراض⁽²⁹⁾.

45- ومن الأهمية الحاسمة بمكان أن توجد قوانين تغطي جميع أشكال الاستغلال، بما في ذلك عندما ترتكب في سياق السفر والسياحة أو عبر الإنترنت، والتأكد من عدم وجود ثغرات يمكن أن تسمح بالإفلات من العقاب. وفي النرويج، يفسر قانون العقوبات بطريقة لا تضع قيمة للعامل التكنولوجي، بمعنى أنه لا يفرق بين الأفعال الجنسية التي تُرتكب عبر الإنترنت أو خارجه. فعلى سبيل المثال، يُعتبر تعريف الاغتصاب قابلاً للتطبيق في الحالة التي يدفع فيها الجاني طفلاً ضحية إلى ممارسة الجنس عليه أو عليها عبر الإنترنت، ما دامت هناك علاقة سببية بين سلوك الجاني والفعل الجنسي. وقد أنشأت لجنة العدل البرلمانية النرويجية هذا التفسير وأدرجته في الأعمال التحضيرية للقانون الجنائي الجديد، الذي دخل حيز النفاذ في عام 2015⁽³⁰⁾.

46- وفيما يتعلق بمنع الاستغلال الجنسي للأطفال في السفر والسياحة، أصدرت بعض البلدان قوانين تمكن من منع العودة إلى الإجرام. فعلى سبيل المثال، في عام 2017، أضافت حكومة أستراليا حكماً جديداً إلى القانون الجنائي يجرم سفر الشخص المدان بارتكاب جريمة جنسية ضد طفل إلى الخارج دون إذن من سلطة مختصة⁽³¹⁾.

47- الأطر السياسية. إضافة إلى الإطار القانوني، يتطلب منع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً أيضاً إطاراً سياسياً متيناً يقوم على تحديث منتظم ويخصص لمعالجة هذه المسألة على وجه التحديد ويكفل التنسيق اللازم للإجراءات، بما يشمل مثلاً التعليم والتوعية والتعاون بين القطاعين العام والخاص. وتعمل شيلي، على سبيل المثال، في الوقت الراهن على تنفيذ إطارها الرابع لإجراءات مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال. ونظراً إلى الطابع الدينامي لهذه الظاهرة، يجري تحديث الإطار بانتظام للحفاظ على وجاهته⁽³²⁾.

(27) انظر: "25 years of fighting the sale and sexual exploitation of children: addressing new challenges", p. 19.

(28) انظر "المفوض السامي لحقوق الإنسان يرحب بالإصلاح المتعلق بقوانين [مكافحة] الاغتصاب في لبنان وتونس والأردن"، 22 أغسطس/آب 2017.

(29) المادة 382-1(4).

(30) انظر: ECPAT Norway, *Online Child Sexual Exploitation and Abuse: a Review of Norwegian Case*. Law (March 2021).

(31) انظر: <https://www.afp.gov.au/what-we-do/crime-types/child-protection/travelling-child-sex-offenders>.

(32) انظر مساهمة شيلي.

48- إنفاذ القانون. لكفالة ووقاية فعالة من الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال، تظل وحدات التحقيق الخاصة أداة لا غنى عنها في التنفيذ الفعال للقوانين ومتابعة التقارير المتعلقة بالبيع والاستغلال الجنسي أياً كان شكلهما. ويجب دعم أجهزة إنفاذ القانون بموارد كافية لتمكينها من الاضطلاع بولاياتها بفعالية، بما يشمل مواكبة تزايد الجرائم التي تُرتكب أو تُيسر من خلال الإنترنت. فعلى سبيل المثال، يضطلع مكتب حماية الطفل في شبكة الإنترنت في إسرائيل بتنفيذ برنامج وطني متعدد القطاعات يرمي إلى منع العنف والجريمة المرتكبين ضد الأطفال والمراهقين عبر الإنترنت، بما في ذلك من خلال التوعية والدعوة، وإتاحة الإبلاغ عن طريق خط إبلاغ مجاني، والتحقيق من خلال وحدة خاصة للشرطة⁽³³⁾.

49- التعليم. لا يقتصر منع زواج الأطفال على حظر زواج الأطفال ومقاضاة الجناة، فالأهم من ذلك هو توفير بدائل صالحة للأطفال والأسر، ومنها مثلاً تعميم التعليم على جميع الأطفال. ولعل التعليم الإلزامي والمجاني هو أفضل الوسائل لمكافحة زواج الأطفال، ومن ثم يجب على الدول أن توفر الموارد اللازمة لضمان حق الأطفال في التعليم. وكانت لجنة حقوق الطفل قد اعتبرت، في أول تعليق عام لها بشأن أهداف التعليم، أن "القيود المتصلة بالموارد قيود لا يمكن أن تبرر عدم قيام دولة طرف باتخاذ أي من التدابير المطلوبة أو ما يكفي منها"، بموجب الاتفاقية⁽³⁴⁾. وفي كينيا، يجري تنفيذ عملية وطنية تحت شعار "التحق بالمدرسة" في المقاطعات التي تسجل فيها أعلى معدلات الانقطاع عن الدراسة من أجل تسهيل إعادة 250 000 طفل منقطع عن التعلم إلى المدارس⁽³⁵⁾. ويمكن للدول أيضاً، من خلال السلطات المدرسية، أن تصمم مناهج دراسية تتضمن معلومات إلكترونية بشأن منع مختلف مظاهر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، مثل زواج الأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال في البغاء، وفي سياق السفر والسياحة، وفي شبكة الإنترنت. وبهذه الطريقة، يمكن للأطفال أن يدركوا هذه الأمور ويبلغوا عنها إذا حدثت، حتى وإن كانوا في سن مبكرة. وأنشأت كولومبيا، بموجب القانون، نظاماً وطنياً للتعليم والتدريب المنسقين لممارسة حقوق الإنسان والتربية الجنسية⁽³⁶⁾.

50- بناء القدرة على الصمود. يركز العديد من تدابير الوقاية التي جرى تقاسمها مع المقررة الخاصة على بناء القدرة على الصمود، وتعزيز التعليم الرقمي، والتوعية، ومعالجة المحددات الاجتماعية⁽³⁷⁾ وسلوكيات الإنترنت⁽³⁸⁾. وتظل الوقاية عاملاً أساسياً للتصدي لجرائم الاستغلال الجنسي للأطفال في شبكة الإنترنت، التي كثيراً ما تحدث أثناء لعبهم بألعاب إلكترونية عبر الإنترنت أو تفاعلهم مع أصدقائهم عبر وسائط التواصل الاجتماعي في منازلهم. وكلما تعلم الأطفال في وقت مبكر السلوك المقبول في الإنترنت (وخارج الإنترنت) وما هو غير مقبول، كلما أُتيحت لهم فرص للتحدث ومناقشة مسائل غير مريحة أو محرمة في فضاءات آمنة، وكلما تمكنوا من المشاركة في حماية أنفسهم وتطوير قدرتهم على الصمود في وجه مخاطر الاستغلال. وينبغي أن يكون الأطفال أكثر وعياً بموضوع الاستغلال الجنسي وبحقوقهم بوجه عام، وأن يكونوا قادرين على اكتساب المهارات الاجتماعية للمطالبة بتلك الحقوق، لا سيما فيما يتصل بشبكة الإنترنت⁽³⁹⁾. ولضمان اتخاذ تدابير تعليمية مستدامة، جعلت اليونان من برنامجها المعنون "مختبرات المهارات" جزءاً دائماً من المناهج التعليمية الوطنية. ويشمل البرنامج إنكفاء الوعي

(33) انظر مساهمة إسرائيل.

(34) التعليق العام رقم 11 (2001)، الفقرة 28.

(35) انظر مساهمة كينيا.

(36) انظر مساهمة كولومبيا.

(37) انظر مساهمة الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال.

(38) انظر مساهمة مصر.

(39) رأي مساهمة اليونان.

بموضوع الاختيار الجنسي، والحماية من الاعتداء الجنسي، وتعزيز المهارات الاجتماعية التي من شأنها أن تصب في تمكين الأطفال وتبنيهم إلى الانتهاكات المحتملة لسلامتهم الشخصية وكرامتهم⁽⁴⁰⁾.

51- **دعم الأقران.** في ظل توفير المعلومات والتعليم المناسبين، يمكن للأطفال أيضاً أن يلعبوا دوراً حيوياً كأقران، إذ يمكنهم مساعدة غيرهم على الوصول إلى الدعم والخروج من المواقف الضارة. وتبين البحوث الحديثة مدى أهمية دور الأقران وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي باعتبارهم أول نقاط الاتصال وأكثر من يوثق بهم في حالات الاستغلال الجنسي. ففي كينيا، بينت دراسة استقصائية أن من بين الأطفال الذين شملهم الاستطلاع اختار أولئك الذين تعرضوا للاستغلال الجنسي عبر شبكة الإنترنت وأخبروا شخصاً ما عن ذلك الوثوق بأصدقائهم في المقام الأول⁽⁴¹⁾. وأدرجت سنغافورة دروساً بشأن السلامة في الفضاء السيبراني موجهة للطلاب ضمن منهج وزارة التعليم المعنون "التربية الشخصية وتربية المواطنة"، لتزويد الأطفال بالمهارات اللازمة للتصفح الإلكتروني وإدراك المخاطر وكيفية طلب المساعدة إذا لزم الأمر⁽⁴²⁾.

52- **التوعية المجتمعية.** فيما يتعلق بزواج الأطفال، تمثل الحاجة إلى زيادة الوعي في صفوف المجتمعات المحلية التي يمارس فيها زواج الأطفال على نطاق واسع، إلى جانب التحاق الأطفال بالمدارس، واحداً من العديد من تدابير الوقاية الحاسمة⁽⁴³⁾. وسيطراً تغيير حقيقي عندما تهتم الأسر والمجتمعات المحلية الأثر السلبي لزواج الأطفال على المجتمع بأسره على المدى الطويل وعندما يكون هناك رفض مجتمعي لهذه الممارسة ودعم للأسر التي تمتنع عنها. ويمكن تحقيق فعالية في هذا الصدد من خلال تنظيم حملات توعية محددة الأهداف داخل المجتمعات المحلية التي تنتشر فيها هذه الممارسة وبالتعاون معها⁽⁴⁴⁾. ومن الأمثلة الجيدة الأخرى أداة أعدتها منظمة "فتيات لا زوجات" من أجل إتاحة العمل مع الزعماء الدينيين على إنهاء زواج الأطفال⁽⁴⁵⁾.

53- **الأبوة والأمومة الإيجابية.** ثمة ممارسة وقائية أخرى وردت ضمن المساهمات ألا وهي تشجيع نهج التنشئة غير العنيفة والأبوة الإيجابية⁽⁴⁶⁾. ففي مصر، على سبيل المثال، وصلت حملة متعددة الوسائط بشأن الأبوة والأمومة الإيجابية إلى ملايين الآباء ومقدمي الرعاية من خلال الإعلانات التلفزيونية والإذاعية، والرسائل النصية، ورسائل وسائل التواصل الاجتماعي، والصحافة المطبوعة⁽⁴⁷⁾. وتسهم زيادة الوعي وتعزيز الأبوة والأمومة الإيجابية القائمة على الثقة والتواصل المنفتح في زيادة فرص الحد من العنف الممارس على الأطفال والكشف عنه.

54- **المساواة بين الجنسين.** ينبغي أن يكون منع العنف الجنسي ضد الأطفال جزءاً من جهود أوسع نطاقاً وشاملة لبناء مجتمعات قائمة على المساواة بين الجنسين. ففي ناميبيا، يُنظر إلى مسألة منع بيع

(40) المرجع نفسه.

(41) انظر مساهمة المؤسسة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية-الفرع الدولي. وانظر أيضاً: ECPAT, INTERPOL and UNICEF, *Disrupting Harm in Kenya: Evidence on Online Child Sexual Exploitation and Abuse* (October, 2021).

(42) انظر مساهمة سنغافورة.

(43) انظر مساهمة كينيا.

(44) انظر مساهمة مصر ومساهمة الجبل الأسود.

(45) انظر: "Girls Not Brides "Working with religious leaders to address child marriage" (April 2019).

(46) انظر مساهمة بولندا.

(47) انظر مساهمة مصر.

الأطفال واستغلالهم جنسياً من منظور الوقاية من العنف الجنساني. وقد اعتمدت خطة عمل وطنية بشأن العنف الجنساني من عناصرها تمكين الأطفال من تلقي تعليم إلزامي بشأن المهارات الحياتية في المدارس الابتدائية والثانوية، يشمل التثقيف الجنسي وتقديم معلومات عن أمور منها العنف الجنساني والتحرش الجنسي والاعتداء الجنسي⁽⁴⁸⁾.

55- **مشاركة القطاع الخاص.** يمثل انضمام القطاع الخاص إلى مكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً وزيادة إشراكهم في جهود الوقاية أمراً دعا إليه المقررون الخاصون المتعاقدون منذ بداية الولاية⁽⁴⁹⁾. فعلى سبيل المثال، ينبغي لقطاع التكنولوجيا أن يستثمر أكثر في الرسائل التثقيفية بشأن المخاطر التي يتعرض لها المستخدمون، بما في ذلك بلغة مناسبة للطفل، وأن يسهم بنشاط في الترويج لخطوط الإبلاغ، وأن يتأكد من أن الأطفال لا يستعملون خدمات القطاع قبل السن المناسب. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمطوري العملات والأنظمة الافتراضية العاملة عبر شبكات "النّد للنّد" أن يمنعوا استخدام منتجاتهم وخدماتهم لأغراض غير مشروعة وأن يتصدوا لذلك. واعتمدت أستراليا مبادئ طوعية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، وهي مبادئ تعمل مجموعات ضغط على حمل الشركات الخاصة على تأييدها⁽⁵⁰⁾. وفي بيرو، أعد أكبر مزود بخدمات الإنترنت في البلاد دورة افتراضية بشأن سلامة الأطفال في شبكة الإنترنت، أكملها بحلول نهاية عام 2020 أكثر من 28 000 مستخدم، وحظي الموقع الإلكتروني الخاص بها بأكثر من 250 000 زيارة؛ وسيضاف "تطبيق سلامة الإنترنت" بصورة تلقائية إلى جميع الهواتف النقالة التي تتلقى خدمة تلك الشركة⁽⁵¹⁾.

56- ويستفيد العديد من الجناة من الفنادق وغيرها من المرافق والخدمات السياحية لارتكاب الجرائم. ولذلك فإن العمل مع قطاع السفر والسياحة يُمثل جانباً هاماً من جوانب منع الاستغلال الجنسي للأطفال في سياق السفر والسياحة. وقد أصبح القطاع الخاص يشارك بصورة متزايدة في منع هذا الاستغلال، وتضطلع الآن العديد من سلاسل الفنادق وشركات الطيران وشركات السفر برفع مستوى الوعي بين عملائها وتدريب موظفيها على تحديد حالات هذا الاستغلال ومعرفة كيفية الرد على الحالات المشبوهة والإبلاغ عنها. وأتاح ذلك في عدة حالات إنقاذ طفل بفضل تدخل موظف تلقى تدريباً كافياً. وتعدّ "مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في سياق السفر والسياحة" إحدى الأدوات الرئيسية لدعم القطاع الخاص في تنفيذ سياسات حماية الطفل وبرامج التدريب، واستُحدثت نموذج لتحليل المخاطر عبر الإنترنت في عام 2021 لدعم قطاعات السفر والسياحة والإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات في فهم المخاطر وإدراك الإجراءات التي يمكنها اتخاذها لحماية الأطفال⁽⁵²⁾. ففي الجبل الأسود، وقّع المدونة أكثر من 200 من الجهات الفاعلة في مجال السياحة⁽⁵³⁾. وفي لاتفيا، تعمل الحكومة، وملاجئ الإيواء، وشركات الطيران، والمطارات على وضع مذكّرة عمل مشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر عن طريق الطيران⁽⁵⁴⁾.

57- وتعتقد المقررة الخاصة أن تدابير الوقاية المذكورة أعلاه ينبغي أن تكون جزءاً صريحاً وملزماً من سياسات جميع الجهات الفاعلة في قطاع السفر والسياحة. وتلفت الانتباه إلى أن المسافرين يستخدمون

(48) انظر مساهمة ناميبيا.

(49) انظر "25 years of fighting the sale and sexual exploitation of children: addressing new challenges", p. 20.

(50) انظر مساهمة أستراليا.

(51) انظر مساهمة الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال.

(52) انظر: <http://thecode.org/assess-your-child-protection-risk/>.

(53) انظر مساهمة الجبل الأسود.

(54) انظر مساهمة لاتفيا.

الآن على نحو متزايد ترتيبات سفر غير رسمية، منها على سبيل المثال استئجار شقق من خلال منصات الند للند. ومن المعروف أيضاً أن هذه المنصات أصبحت أدوات لعصابات الاستغلال الجنسي للأطفال والبالغاء؛ ولضمان ألا يصبح قطاع السفر غير الرسمي وسيلة للاستغلال الجنسي للأطفال، يجب على هذه الجهات الفاعلة أيضاً أن تتخذ إجراءات⁽⁵⁵⁾.

3- حماية الأطفال من البيع والاستغلال الجنسي

58- من الأهمية بمكان في سياق العمل على توفير الحماية الفعالة للأطفال من البيع والاستغلال الجنسي النظر في الممارسات الجيدة القائمة لحماية الأطفال المعرضين للخطر والضحايا من الأطفال، وتمكين الأطفال من المشاركة وتيسير الإبلاغ، وتقديم التدريب المهني، وتحديد هوية الضحايا. وكما هو الحال في تدابير الوقاية، يتعين أن تصل تدابير الحماية إلى جميع الأطفال في جميع شرائح المجتمع لكي تكون فعالة من الناحية العملية.

تدابير الحماية والممارسات الجيدة

59- **معاملة الأطفال كضحايا.** من الجوانب الحاسمة في حماية الطفل ضمان معاملة الأطفال الذين يجدون أنفسهم طرفاً في أي نوع من أنواع البيع أو الاستغلال كضحايا بدلاً من إلقاء اللوم عليهم أو تحميلهم المسؤولية الجنائية. وسواء كان ذلك في القانون أو في السياسة العامة، يلزم اتباع نهج يضع الطفل في المركز ويتجنب الوصم أو إلقاء اللوم على الضحية. فعلى سبيل المثال، عدلت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قانون الجرائم الخطيرة لعام 2015 بالاستعاضة عن مصطلحي "التورط في بغاء الأطفال والمواد الإباحية" و"يمارس البغاء" بمصطلحي "التعرض للاستغلال الجنسي" و"يُستغل جنسياً" على التوالي⁽⁵⁶⁾. وفي عام 2020، اعتمدت هنغاريا قانوناً يكفل عدم معاقبة الأشخاص الذين نقل أعمارهم عن 18 سنة في الإجراءات المتخذة إزاء المخالفات المتعلقة بطلب خدمات جنسية، وعدلت اللوائح الداخلية للشرطة وفقاً لذلك⁽⁵⁷⁾.

60- **سد الفجوة بين الملاحقة القضائية والإدانة.** من الشروط الأساسية المسبقة التي تجعل القوانين ذات تأثير على الطلب، التنفيذ الفعال للأحكام والعقوبات⁽⁵⁸⁾. وتظهر البيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر أن الملاحقات القضائية أمر نادر وأن الإدانات أكثر ندرة رغم كثرة الضحايا⁽⁵⁹⁾. وهذا يؤكد الفجوة الكبيرة بين حجم الجرائم المرتكبة وعدد الجناة واستجابة أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم.

61- **التعاون الدولي.** يشكل تعزيز التعاون الدولي في سياق حماية الطفل عنصراً حاسماً آخر في معالجة المسائل التي سبق ذكرها. ولا يوجد بلد بمنأى عن الاستغلال الجنسي للأطفال، إذ يوجد في كل مكان أطفال يعيشون أوضاعاً هشة بما يكفي لجعلهم أهدافاً سهلة للجناة. وينبغي أن تكون الإرادة السياسية وحجم الموارد المالية اللذان يُتصدى بهما للاتجار بالأطفال لأغراض جنسية قويين بقدر ما يُسخر لمكافحة المخدرات وتجارة الأسلحة. وكما هو الشأن في حالة بيع الأطفال والاتجار بهم لأغراض الاستغلال الجنسي في البغاء، يتطلب الاستغلال الجنسي للأطفال في السفر والسياحة أطر تعاون دولي قوية لإتاحة

(55) انظر: ECPAT, *Offenders on the Move. Global Study on Sexual Exploitation of Children in Travel and Tourism*

(56) انظر: <https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2015/9/section/68/enacted>

(57) انظر مساهمة هنغاريا.

(58) A/HRC/31/58، الفقرة 61.

(59) انظر: UNODC, *Global Report on Trafficking in Persons*.

تحديد هوية مرتكبي الجرائم الجنسية المسافرين وتعقبهم، فضلاً عن التحقيق وتبادل الأدلة التي قد تتيح إقامة دعاوى قضائية والحصول على إدانات. والتعاون ضروري ليس على المستوى الحكومي وفي مجال إنفاذ القانون فحسب، بل أيضاً بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، مثل قطاع السفر والسياحة. وكثيراً ما يصبح مقدمو خدمات الإسكان ووكالات السفر ومنظمو الرحلات السياحية وشركات النقل وشركات الطيران والحانات والمطاعم، بقصد أو دون قصد، وسطاء في ارتكاب هذه الجرائم، وينبغي أن يضطلعوا بدور استباقي في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال⁽⁶⁰⁾.

62- **جمع البيانات.** من الطرق التي تعزز فعالية ودقة آليات الحماية جمع وتصنيف بيانات وطنية بشأن ظاهرتي بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. فعلى سبيل المثال، أنشأت إسبانيا سجلاً مركزياً للمعلومات المتعلقة بالعنف المرتكب ضد الأطفال والمراهقين، وكلفت جميع الإدارات العامة وقوات الأمن بإمداده بالمعلومات⁽⁶¹⁾.

63- **مشاركة الطفل.** مشاركة الطفل عنصر أساسي في حماية الأطفال، إذ تمكن الأطفال من أن يكونوا فاعلين في حياتهم الخاصة وتوفر لهم الوسائل اللازمة لحماية أنفسهم وأقرانهم. وكما ذكرت المقررة الخاصة سابقاً، تظل مشاركة الأطفال مشوبة بالقصور عموماً على الصعيد الوطني، في حين يصعب على الأطفال الوصول إلى الآليات الدولية⁽⁶²⁾. ومن شأن ضمان المشاركة النشطة للأطفال والمراهقين في تصميم وتنفيذ استراتيجيات الحماية للتصدي لزواج الأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال، سواء في البغاء، أو في سياق السفر والسياحة أو في شبكة الإنترنت، أن يزيد من جاهة هذه الاستراتيجيات واستدامتها. وعلى الرغم من ورود إشارات إلى مشاركة الأطفال في مساهمات الدول وغيرها من أصحاب المصلحة، تلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن الأمثلة الملموسة على مشاركة الأطفال الحقيقية والمجدية لا تزال نادرة. ولدى أوروغواي، على سبيل المثال، برنامج لمشاركة الأطفال والمراهقين يعزز حق مشاركة مجموعة غير متجانسة من الأطفال والمراهقين على الصعيدين المحلي والوطني، ويصب في تطوير جوانب منهجية ومفاهيمية لتعزيز مشاركة الأطفال والمراهقين، بما في ذلك من خلال الإبداع السمعي البصري والدراسات الاستقصائية الوطنية المخصصة للشباب. ويقوم البرنامج على فكرة أن الدولة هي المسؤولة عن ضمان وجود آليات وسياسات يمكن فيها للأطفال والمراهقين التعبير عن آرائهم وجعلها موضع مراعاة في عملية صنع القرار⁽⁶³⁾.

64- **المشاركة المجتمعية.** تظل المشاركة المجتمعية، إلى جانب الإشراف المباشر للأطفال، عاملاً بالغ الأهمية أيضاً في إنهاء زواج الأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال. ويفترض في هذه المشاركة إشراك الفتيات والنساء وكبار السن والزعماء الدينيين وقادة المجتمع، كما يجب أن يشارك فيها الفتيان والرجال بصورة نشطة. ولا توجد مجموعة تعيش في فراغ، ومن ثم تتطلب الفعالية إشراك المجتمع بأكمله في عملية التغيير، لإيجاد بيئة تمكينية يعمل فيها أفراد المجتمع معاً لدعم نفس الهدف⁽⁶⁴⁾. فعندما يفهم التأثير الضار والسلبي لهذه الممارسات ويحس به في المجتمع المحلي الأوسع نطاقاً، بحيث لا يظل مقتصرًا على الضحايا الذين تعرضوا لتلك الممارسات بصورة مباشرة، يمكن عندئذ أن يبدأ التغيير الحقيقي للممارسات. ومن الأمثلة في هذا السياق المشروع المعنون "نعم، أريد" ("Yes I Do") الذي أدارته منظمة

(60) CRC/C/156، الفقرة 36(ب).

(61) انظر مساهمة إسبانيا.

(62) انظر: "25 years of fighting sale and the sexual exploitation of children", p. 19.

(63) انظر مساهمة أوروغواي.

(64) انظر: "Engaging men and boys to end the practice of child marriage" GreeneWorks and Promundo, (2015).

بلان - فرع هولندا (PLAN Netherlands)، والذي شمل إشراك الشباب والمجتمع المحلي كأحد مكوناته الرئيسية. ومن بين أنشطة المشروع الجانب المتعلق بالتدريب، وتوعية قادة المجتمع والزعماء الدينيين، وتدريب المهنيين الذين يشغلون مناصب محورية، مثلاً في مرافق الرعاية الصحية، وتدريب الفتيات والفتيات لجعلهم ملمين بأمور الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتمكينهم من التحول إلى أطراف فاعلة في التغيير من خلال تمكّن زمام القضية والدعوة بين الأقران⁽⁶⁵⁾.

65- **الفرص الاجتماعية - الاقتصادية**. ينبغي إيجاد بدائل قابلة للاستمرار لمراقبة الجهود الرامية إلى تغيير العقلية ووضع حد لزواج الأطفال. وكما ذكر سابقاً، يظل توفير التعليم للجميع تديراً وقائياً رئيسياً، لكن توفير الحماية الكافية للأطفال والمراهقين يقتضي أيضاً وجود آليات لدعم البدائل الاقتصادية وفرص العمل. وتسلط المقررة الخاصة الضوء على مثال "منظمة رابط إنماء الشباب في أوغندا" (Uganda Youth Development Link) التي تعمل بطريقة شاملة لتحديد الحالات وتوفير الرعاية والدعم النفسي والاجتماعي، معتمدة أيضاً على التمكين الاقتصادي من خلال تلقين المهارات الحياتية والتدريب المهني⁽⁶⁶⁾. وينبغي أيضاً السماح للفتيات والنساء بالمشاركة في الحياة العامة والأنشطة السياسية. وقد نشر مجلس أوروبا مجموعة أدوات بشأن مشاركة الشباب والفتيات المنحدرات من الفئات المحرومة في السياسة وفي عمليات صنع القرار العمومي على الصعيد المحلي⁽⁶⁷⁾.

66- **سياسات حماية الطفل**. لئن كانت تدابير الحماية قد تتباين إلى حد ما وفقاً للسياق الوطني، فالمطلوب فيها أن تشمل دائماً اعتماد سياسة لحماية الطفل وتدريب الموظفين على تحديد حالات الاتجار بالأطفال وبيعهم لأغراض الاستغلال الجنسي. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، بما في ذلك قطاع السفر والسياحة وشركات التكنولوجيا، ينبغي أن تكون سياسات وإجراءات حماية الطفل - بما في ذلك تدريب الموظفين في جميع مراحل سلسلة القيمة، وتطبيق عدم التسامح المطلق مع أي سلوك أو معاملة غير لائقين تجاه الطفل - ملزمة لجميع الفاعلين، تماماً كما هو الشأن في حالة المهنيين العاملين مع الأطفال ومن أجلهم في القطاعات الأخرى. ويجب على القطاع أن يتحمل المسؤولية عن إنفاذ هذه السياسات المحددة الخاصة بالشركات للتأكد من أن الحالات المشتبه فيها لا تمر دون معالجة. ويوجد عدد كبير من سياسات حماية الطفل، التي يمكن أن ترجع إليها مختلف القطاعات على سبيل الاستلهام، بما في ذلك المنظمات الرياضية والمدارس⁽⁶⁸⁾. وتشكل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان أيضاً أداة مهمة لتنفيذ إطار "الحماية والاحترام والانتصاف" القائم على حقوق الإنسان في حالة القطاع الخاص.

67- **تدريب المهنيين وتعزيز القاعدة المعرفية**. من بين الصعوبات التي تعترض حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في البغاء نقص المعرفة الكافية في صفوف الجمهور عموماً والمهنيين العاملين مع الأطفال ومن أجلهم بصفة خاصة. واستجابة لدعوة المقررة الخاصة إلى تقديم مساهمات، قدّم عدد من الدول وغيرها من أصحاب المصلحة مُدخلات وردت بوصفها من أفضل الممارسات في مجال تدريب أفراد

(65) انظر: <https://www.kit.nl/project/yes-i-do/>.

(66) انظر مساهمة Uganda Youth Development Link.

(67) انظر: <https://rm.coe.int/participation-young-women-en/1680a01873>.

(68) انظر، على سبيل المثال: NSPCC Learning, "Writing safeguarding policies and procedures", 23 Sept. 2021، متاح في <https://learning.nspcc.org.uk/safeguarding-child-protection/writing-a-safeguarding-policy-statement>؛ <https://www.icmec.org/wp-content/uploads/2019/04/Child-Protection-Policy-Planning-Worksheet.pdf>؛ <https://www.fifa.com/social-impact/fifa-guardians>.

المهن المختلفة، بمن فيهم المدرسون والأخصائيون الاجتماعيون ومقدمو الخدمات في الخطوط الأمامية والمهنيون القانونيون مثل المحامين والمدعين العامين والقضاة، لا سيما موظفو إنفاذ القانون⁽⁶⁹⁾.

68- وترحب المقررة الخاصة بالأهمية التي توليها دول كثيرة للتدريب المهني، لكنها تشدد على ضرورة أن تزيد الدول من ذلك وأن تعزز فرص التدريب للتأكد من أن يكتسب كل مهني له اتصال بطفل معرفة أساسية بحقوق الطفل وحماية الطفل وأن يعرف على وجه الخصوص أين يمكن أن يبحث عن المساعدة في حالة وجود شك في أن طفلاً قد سقط ضحيةً لاستغلال جنسي. ويشمل ذلك الأشخاص العاملين في مؤسسات الذين قد يتعاملون مع الأطفال الضحايا، مثل المساعدين القضائيين العاملين في نظام المحاكم، والمدرسين، والمرمضين وغيرهم من العاملين في المجال الطبي، والمدرسين الرياضيين، والزعماء الثقافيين والدينيين. وينبغي إضافة هذا التدريب باعتباره تعليماً دائماً ضمن المناهج الإلزامية لدورات التصديق المهني الخاصة بالمجموعات المهنية ذات الصلة.

69- **الرصد.** يُمثل الرصد المستقل أداة مهمة أخرى في سياق كفالة حماية جميع الأطفال، بمن فيهم أولئك الذين يقيمون في مرافق الرعاية البديلة، ويمكن أن يتسنى ذلك من خلال إجراء زيارات منتظمة وغير معلنة لتفقد معاملة في هذه المرافق⁽⁷⁰⁾.

70- **الإبلاغ.** يمثل الإبلاغ عن الحالات المشتبه فيها، من خلال آليات يسهل الوصول إليها، أحد الجوانب الرئيسية التي تعين في كشف حالات بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً وإفساح المجال للتدخلات اللازمة. وينبغي تسخير آليات مثل خطوط المساعدة وخطوط الإبلاغ وإتاحتها على مدار 24 ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع، للأطفال والبالغين على حد سواء، وأن تغطي الحالات التي تحدث في شبكة الإنترنت وخارجها، وتدعم الأطفال المحتاجين، وتتيح الإبلاغ عن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال التي تُداول عبر الإنترنت وتسبب المزيد من الضرر للأطفال الضحايا. وينبغي أن يتولى خبراء مدربون فحص الإبلاغات لضمان المتابعة اللازمة في الوقت المناسب. وينبغي كشف الحالات المستعجلة ومعالجتها دون تأخير لا مبرر له لتجنب تعريض الطفل لخطر لا داعي له. ويجب أن يكون خط المساعدة المجاني متاحاً على مدار 24 ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع، من جميع أنحاء البلد⁽⁷¹⁾.

71- **الإخطار والحذف.** لا يُسمح إلا لعدد قليل من مؤسسات خطوط الإبلاغ القائمة برصد مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال والبحث الاستباقي في الشبكة عن المحتوى غير القانوني. ومن بين مؤسسات خطوط الإبلاغ هذه مؤسسة مراقبة الإنترنت، التي تمكنت من خلال إذن بالبحث الاستباقي عن المحتوى من تعزيز إزالة هذه المواد بنسبة 147 في المائة⁽⁷²⁾. وترى المقررة الخاصة أنه إذا تسنى لمزيد من مؤسسات خطوط الإبلاغ البحث بشكل استباقي عن المحتوى وطلب إزالته عن طريق إبلاغ شركات الإنترنت به، فمن المحتمل أن يتسنى حذف المزيد من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال المتداولة حالياً. ولذلك ينبغي أن تُمنح مؤسسات خطوط الإبلاغ ولاية قانونية واضحة وصريحة لجني أقصى استفادة من معارفها وخبراتها. وتشجع الدول التي ليس لديها مرافق لخطوط الإبلاغ بقوة على الدخول في شراكة

(69) انظر، على سبيل المثال، مساهمات إسبانيا، وإسرائيل، وتركيا، والجزيل الأسود، وسنغافورة، وشيلي، ولاتفيا، ومصر، والمكسيك، وناميبيا، والنمسا، وهنغاريا، واليونان.

(70) انظر، على سبيل المثال، مساهمات مفوض حقوق الإنسان في أذربيجان، وأمين المظالم في رومانيا، والمحامي العام في جورجيا، الذين أشاروا إلى الآليات الوقائية الوطنية المعمول بها بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(71) انظر مساهمة إسرائيل ودائرة خط مساعدة الطفل في أذربيجان.

(72) انظر مساهمة مؤسسة رصد الإنترنت.

مع مؤسسات خطوط الإبلاغ القائمة لإنشاء خط إبلاغ وطني يتيح للمواطنين الإبلاغ باللغة التي يتحدثونها عن مواد يشتبه في أنها تتطوي على اعتداء جنسي على الأطفال. وقد كلفت هيئة الاتصالات الكينية مقدمي خدمات الإنترنت ومشغلي شبكات الهاتف المحمول بحماية الأطفال من إساءة استخدام الإنترنت، بما في ذلك من خلال حذف المواد وزيادة الوعي بالمخاطر عبر منصاتهم. ويشمل ذلك إبرام شراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين في رفع مستوى الوعي، فضلاً عن حذف المواد المسيئة من منصاتها. ونتيجة لذلك، انضمت شركتا سفاريكوم وإيرتيل كينيا إلى حملة مكافحة العنف ضد الأطفال التي تقودها الحكومة وفرع اليونيسيف في كينيا تحت شعار "كفى. كفى".⁽⁷³⁾

72- **التعرف على الضحايا.** من بين ملايين كثيرة من الأطفال الذين يصورون في مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، يظل عدد من يُعرّف عليهم ويتسنى إنقاذهم محصوراً في قلة منهم. ويمثل تحديد هوية الضحايا أحد أكبر التحديات التي تواجه المنظمات الدولية لإنفاذ القانون وهو يمثل مشكلة هائلة من منظور حماية الطفل⁽⁷⁴⁾. ومن أجل توفير حماية فعالة للأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي في شبكة الإنترنت، ثمة حاجة إلى وجود أدوات تكنولوجية وعمليات تشغيلية شبكية متقدمة، إضافة إلى التعاون العالمي في مجال إنفاذ القانون. وتشجع المقررة الخاصة الدول وشركات التكنولوجيا على إتاحة تعقب مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وتحديد هوية الضحايا بطريقة متوازنة لا تقوض الحق في الخصوصية، وذلك مثلاً من خلال إقامة شراكات مع مؤسسات خطوط إبلاغ محددة، على النحو المذكور أعلاه، يمكنها أن تعمل كجهات فاعلة موثوق بها مخولة بالبحث عن المواد غير القانونية وطلب إزالتها.

4- تقديم الخدمات إلى الأطفال ضحايا البيع والاستغلال الجنسي

73- ثمة شقان أساسيان يتعلقان بالخدمات الملموسة والمناسبة التي ينبغي أن تُقدّم إلى الأطفال الضحايا: الوصول إلى العدالة وتدابير إعادة التأهيل. وينبغي أن يكون المبدأ الأساسي لجميع الدول وأصحاب المصلحة المعنيين الذين يُقدّمون خدمات إلى الأطفال الضحايا هو أن كل طفل، بصرف النظر عن منشئه وما حدث له، يحق له الحصول على الخدمات الموجودة والاستفادة منها.

(أ) التدابير والممارسات الجيدة لكفالة وصول الأطفال الضحايا إلى العدالة

74- **الوصول إلى العدالة.** تُشكّل إتاحة الوصول المجاني لجميع الأطفال ضحايا البيع والاستغلال الجنسي إلى آليات العدالة خطوة أولى حقيقية نحو توفير إعادة تأهيل كافية للأطفال الضحايا. ففي أوكرانيا مثلاً، ينص قانون المساعدة القانونية المجانية على حق الأطفال في الحصول على خدمة المساعدة القانونية الأولية والثانوية بالمجان، بما في ذلك فيما يتصل بالحماية، وتمثيل مصالحهم في المحاكم وأمام السلطات العامة الأخرى، وإعداد الوثائق الإجرائية⁽⁷⁵⁾.

75- **العدالة الملائمة للطفل.** لا يحتاج الأطفال ضحايا البيع والاستغلال الجنسي إلى اللجوء إلى آليات العدالة فحسب، بل أيضاً إلى أن يكونوا قادرين على التماس العدالة بفعالية حيال الضرر الذي لحق بهم. ويمثّل إعلام الأطفال بحقوقهم بلغة تناسب أعمارهم ومستوى نضجهم والاتصاف بتفاعل إلى صوتهم حلقة لا غنى عنها في هذا الصدد. وللطفل الحق، دون أن يكون الأمر واجباً عليها، في المشاركة في الإجراءات القضائية، وينبغي أن يكون له ممثل يفهم وضعه الخاص ويدافع عن حقوقه. وللطفل الحق أيضاً في أن يرافقه شخص موثوق به يختاره بنفسه. ويجب ألا يُجبر الطفل على مواجهة الجاني، وينبغي ألا يُحضر إلى

(73) انظر مساهمة الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال.

(74) انظر: <https://www.interpol.int/en/Crimes/Crimes-against-children/Victim-identification>

(75) انظر مساهمة أوكرانيا.

قاعة المحكمة إلا إذا اعتُبر ذلك في مصلحته. وينبغي استخدام وسائل أخرى لضمان محاكمة عادلة للمدعى عليه، مثل جلسات الاستماع السابقة للمحاكمة والملائمة للطفل التي يمكن أن تكون بمثابة أدلة في المحكمة. وحيثما يشارك الطفل في عملية العدالة الجنائية، ينبغي العمل بأي ثمن على تجنب الطفل التعرض لصدمة إضافية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت إسبانيا في عام 2021 قانوناً بشأن حماية الأطفال من العنف يجعل الأدلة التي جُمعت مسبقاً إلزامية في الحالات التي يكون من أطرافها أطفال دون سن 14 عاماً. وينص القانون على أن الطفل لا يدلي بشهادته إلا مرة واحدة فقط، خلال مرحلة التحقيق، ويمنع أي اتصال بين الجاني المزعوم والطفل ويرافق القاصر دائماً شخص يثق به⁽⁷⁶⁾.

76- **جعل الطفل في قلب إقامة العدالة.** عند إجراء تحقيق جنائي وملاحقة قضائية، ينبغي أن يتولى كيان متخصص واحد عملية تنسيق وإدارة مشاركة الطفل في عملية العدالة الجنائية. وتساعد التحقيقات الملائمة للأطفال، التي تُجرى فيها المقابلات وجلسات الاستماع في مكان آمن مع مهنيين مدربين تدريباً خاصاً، على تقديم أدلة مقبولة ذات قيمة إثباتية عالية للقضية، مع السماح للطفل بعدم المثول أمام المحكمة. ومن ثم تصان الضمانات الإجرائية لكل من الضحية والجاني المزعومين. وقدمت دول في مساهماتها أمثلة لممارسات جيدة تتعلق بالتعاون الذي يجمع بين أصحاب مصلحة متعددين والتدريب المتخصص للمهنيين المكلفين بإجراء مقابلات الخبرة الجنائية مع الأطفال الضحايا. ففي سنغافورة، على سبيل المثال، تتيح مساعدة الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي التقليل إلى أدنى حد من الصدمة الناجمة عن اضطراب الطفل إلى سرد حوادث الاعتداء على متخيلين متعددين. ويعمل مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشرطة والسلطات العمومية والمستشفيات، جنباً إلى جنب من خلال مركز جامع يكفل إجراء المقابلات المتعددة التخصصات في مكان واحد، وهو ما يتيح إجراء مقابلات الخبرة الجنائية وفحص الطب الشرعي للضحايا في مرفق واحد⁽⁷⁷⁾.

77- **التقادم.** من أصعب المسائل المتصلة بالأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي نقص الإبلاغ عن هذه الجرائم، وكون الضحايا كثيراً ما ينتظرون سنوات عديدة في صمت قبل أن يجرؤوا على التحدث عما حدث لهم. وعندما يقدمون على ذلك (إن فعلوا)، غالباً ما يكون الوقت قد فات للوصول إلى العدالة بسبب التقادم. وتشجع المقررة الخاصة الدول على إزالة أو تمديد آجال التقادم المفروضة على الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال، وتنتهي على الدول التي قامت بذلك بالفعل. وفي عام 2021، مددت إسبانيا أجل تقادم الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال، بما يجيز بدء حساب المدة بعدما تبلغ الضحية من العمر 35 سنة⁽⁷⁸⁾. وفي عام 2021، ألغت أوكرانيا بصورة تامة قوانين التقادم المتعلقة بالجرائم الجنسية المرتكبة على الأطفال⁽⁷⁹⁾.

78- **التعويض.** إضافة إلى طائفة ضرورية من الخدمات التي يلزم تقديمها إلى الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي، بدءاً من الخدمات الطبية والاجتماعية ووصولاً إلى الدعم النفسي والمساعدة في إجراءات العدالة، يشدد البروتوكول الاختياري أيضاً على الحاجة إلى إجراءات ملائمة لطلب التعويض عن الأضرار المتكبدة من الجهات التي تثبت مسؤوليتها القانونية. ودعت لجنة حقوق الطفل الدول إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الحق في الجبر⁽⁸⁰⁾، ويساور المقررة الخاصة القلق من أن الأمثلة الملموسة

(76) انظر مساهمة إسبانيا.

(77) انظر مساهمة سنغافورة.

(78) انظر مساهمة إسبانيا.

(79) انظر مساهمة أوكرانيا.

(80) انظر، على سبيل المثال، [CRC/C/156](#).

على تقديم تعويضات إلى الأطفال الضحايا ما زالت نادرة⁽⁸¹⁾. ومع ذلك، لم تكتف محاكم النرويج بمحاكمة النرويجيين من مرتكبي جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال في الخارج فحسب، بل بذلت أيضاً جهوداً لتحديد هوية الضحايا في الخارج وتحديد أماكنهم وتزويدهم بالتعويض تماماً كما كانت ستفعل لو تعلق الأمر بأطفال ضحايا نرويجيين⁽⁸²⁾.

79- **التعاون الدولي.** من التحديات الإضافية في تقديم الخدمات إلى الأطفال الضحايا، بما في ذلك الوصول إلى العدالة وجبر الضرر، أن مرتكبي الجرائم الجنسية والضحايا قد يعيشون في بلدان أو مناطق مختلفة. ومع أن حالات الاستغلال الجنسي للأطفال ليست جميعها متسمة بطابع عابر للحدود الوطنية، فالكثير منها يتسم بذلك، وهو ما قد يعقد التحقيق والملاحقة من منظور الولاية القضائية. وكما ذكر أعلاه في الفقرة 61، من الأهمية الحاسمة بمكان وجود اتفاقات تعاون دولي وتنفيذها بفعالية، سواء لمساعدة الأطفال الضحايا أو لجمع الأدلة في القضايا الجنائية. وينبغي ألا يقتصر التعاون الدولي على قضايا جنائية محددة. فلجميع الدول ما تكسبه من التصدي للاستغلال الجنسي للأطفال، كما أن تقاسم الموارد، مثل المعرفة والخبرة والمهارات، هو أيضاً جزء أساسي من مكافحة هذه الجرائم. وتشيد المقررة الخاصة بمبادرات مثل عمل "المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين"، الذي قدم التدريب إلى المهنيين المكلفين بإنفاذ القوانين في 120 بلداً ويعمل على تقاسم موارد مثل التشريعات النموذجية وسياسات الحماية⁽⁸³⁾؛ وتشجع المقررة الخاصة بقوة الدول والمنظمات التي لديها موارد كافية على مساعدة الآخرين بطرق مماثلة.

(ب) التدابير والممارسات الجيدة لإعادة تأهيل الأطفال الضحايا

80- **خدمات دعم مجانية وغير مشروطة.** من الجوانب الرئيسية لتقديم خدمات الدعم وإعادة التأهيل إلى الأطفال الضحايا أن تكون هذه الخدمات متاحة مجاناً وأن يتسنى الوصول إليها بيسر وألا تُشترط بالمشاركة في تحقيقات إنفاذ القانون أو الإجراءات الجنائية. وفي أستراليا، يتلقى ضحايا الاتجار والزواج القسري الذين تتعرف عليهم السلطات الأسترالية دعماً مكثفاً يمتد لفترة تتراوح بين 45 يوماً و200 يوم، بصرف النظر عن مدى رغبتهم في مساعدة سلطات إنفاذ القانون في التحقيقات أو الملاحقات القضائية التي يقتضيها التصدي للاتجار بالبشر⁽⁸⁴⁾.

81- **الملاجئ الآمنة.** يحتاج العديد من الأطفال الضحايا إلى أماكن آمنة يمكنهم فيها الحصول على رعاية شاملة بعيداً عن المكان الذي وقعوا فيه ضحايا. وأنشأت بعض الدول ملاجئ آمنة للأطفال الضحايا، لا تتيح لهم الحصول على الرعاية الطبية أو الدعم النفسي والعاطفي فحسب، بل تتيح لهم أيضاً الحصول على سكن آمن، وغذاء، وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية للبقاء، فضلاً عن التعليم والإعداد لإعادة الإدماج في المجتمع⁽⁸⁵⁾. وأطلقت إسرائيل برنامج "القلب 7/24" لدعم الأطفال الذين يجدون أنفسهم متورطين في البغاء وتزويدهم بالخدمات الأساسية والتوجيه بشأن البدائل المتاحة فيما يتصل بالتعليم أو العمالة⁽⁸⁶⁾. وأنشأت حكومة كينيا وحدات لحماية الطفل، وملاجئ آمنة ومراكز للإنقاذ والعلاج، توفر المأوى وخدمات إعادة التأهيل والمشورة للأطفال ضحايا جميع أشكال الاعتداء، بما في ذلك البيع

(81) انظر، على سبيل المثال، *Disrupting Harm in*، the initial findings of ECPAT, INTERPOL and UNICEF, *Kenya: Evidence on Online Child Sexual Exploitation and Abuse*

(82) انظر: ECPAT Norway, *Online Child Sexual Exploitation and Abuse: a Review of Norwegian Case Law*.

(83) انظر مساهمة المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين.

(84) انظر مساهمة أستراليا.

(85) انظر مساهمة مصر.

(86) انظر مساهمة إسرائيل.

والاستغلال الجنسي⁽⁸⁷⁾. ومن الأهمية بمكان أن تتيح آليات الدعم هذه للأطفال ضحايا الجريمة ما يلزم من معلومات ومساعدة للوصول إلى آليات العدالة، إذا تطلب الأمر ذلك. وفي لاتفيا، ثمة تعاون بين المنظمات التي تقدم خدمات إعادة التأهيل الاجتماعي إلى ضحايا الاتجار بالبشر وسلطات إنفاذ القانون وغيرها من المؤسسات، بما يشمل تبادل المعلومات⁽⁸⁸⁾.

82- **الخدمات الملائمة للطفل.** ينبغي أن تتاح لجميع الأطفال الضحايا إمكانية الحصول على خدمات ملائمة ومراعية لهم تضع في الاعتبار أعمارهم وجنسهم ونوعهم الاجتماعي ومستوى نضجهم وطبيعة الصدمة التي عانوا منها. وكثيراً ما يتعرض الطفل ضحية الاستغلال الجنسي لصدمة شديدة وقد يواجه صعوبة في التعامل مع ما حدث. فعلى سبيل المثال، قد يتفاجم تأنيب النفس والشعور بالذنب والعار بسبب وجود شكل من أشكال الأجر، حتى وإن لم يذهب هذا الأجر إلى الطفل وإنما إلى المستغلين. ولذلك لا تقل الخدمات المراعية للصدمة أهمية عن الخدمات الملائمة للطفل والمراعية له⁽⁸⁹⁾.

83- **الأطفال الضحايا القادمون من الخارج.** كثيراً ما يكون الأطفال الذين يتعرضون للاستغلال الجنسي أيضاً ضحايا للاتجار بالبشر أو لبيع الأطفال، وربما نُقلوا أم لا إلى مكان غير مألوف، وأحياناً حتى إلى بلد آخر، مما يجعل تقديم الخدمات المناسبة، لا سيما بلغة يمكنهم فهمها، أكثر من تحد. ففي النمسا، تدير دائرة رعاية الأطفال والشباب في فيينا مرفقاً خاصاً لدعم القصر غير المصحوبين والأطفال ضحايا الاتجار. وتوفر الدائرة حماية شاملة وتتعاون مع السلطات في بلدان منشأ الأطفال الضحايا، بما في ذلك السفارات، لتوضيح ما إذا كان من الممكن إعادتهم إلى أوطانهم دون تعريضهم للإيذاء مجدداً⁽⁹⁰⁾.

84- **دور الطفل.** من بين أفضل الممارسات ممارسة تبرز قيمتها من حيث توفير خدمات آمنة ومراعية للأطفال الضحايا، ألا وهي دار الطفل، وهي عبارة عن مركز ملائم للأطفال تتعاون فيه تحت سقف واحد أجهزة إنفاذ القانون والعدالة الجنائية وحماية الطفل، فضلاً عن المهنيين الطبيين ومهنيي الصحة العقلية، من أجل إنجاز تقييم موحد لحالة الطفل في مكان آمن واتخاذ قرار بشأن المتابعة. وفي حين أن التنفيذ الملموس لمفهوم دار الطفل قد يختلف قليلاً حسب السياق والتشريعات الوطنية، يبقى المبدأ الرئيسي هو أن يتلقى الأطفال ضحايا العنف والشهود الدعم والمساعدة من خلال تدخلات مثبتة ومتعددة التخصصات في الوقت المناسب وفي بيئة آمنة⁽⁹¹⁾. وفي هنغاريا، افتتحت أول دار للطفل في عام 2016، ويجري حالياً إعداد المزيد من دور الطفل من أجل ضمان التغطية الوطنية⁽⁹²⁾.

85- **التأثير على الضحايا الصغار جداً.** يتعرض للاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت بصورة متزايدة أطفال صغار جداً، لا سيما لإنتاج مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، ويمكن أن يمر التأثير السلبي والطويل الأجل على الأطفال الضحايا في هذه الحالات دون أن يلاحظه أحد في بعض الأحيان⁽⁹³⁾. ويمكن عزو ذلك إلى أن الطفل لم يتمكن بعد من التعبير بالكلمات عما حدث، وقد يتأخر

(87) انظر مساهمة كينيا.

(88) انظر مساهمة لاتفيا.

(89) انظر: "No More Stolen Childhoods, "Position paper on trauma informed care for child victims of sexual abuse" (2019).

(90) انظر مساهمة النمسا.

(91) انظر: <https://www.barnahus.eu/en/>.

(92) انظر مساهمة هنغاريا.

(93) انظر مساهمة المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين بشأن إطار نموذجي لإنشاء وحدة متخصصة معنية بمعالجة الاستغلال الجنسي للأطفال في شبكة الإنترنت.

ظهور التأثير السلبي إلى وقت لاحق، مع تطور الطفل. ولذلك، فإن المتابعة الطويلة الأجل ضرورية، من أجل الكشف عن آثار الصدمة التي قد لا تكشف عن نفسها إلا في وقت لاحق من حياة الطفل، وتوفير الدعم الكافي للطفل عندما تكون هناك حاجة ماسة إليه، بصرف النظر عن الوقت الذي انقضى منذ الجريمة الأولى. وهذا يعني عملياً أن الخدمات المقدمة إلى الأطفال الضحايا ينبغي ألا تتوقف أو أن تكون محدودة زمنياً.

86- المهارات الحياتية. أخيراً، أحد العناصر الرئيسية في إعادة تأهيل الأطفال ضحايا البيع والاستغلال الجنسي وإعادة إماجهم هو تزويدهم بأفاق حياتية تجنبهم المزيد من الإيذاء، بما في ذلك عن طريق تمكينهم من الحصول على التعليم والوصول إلى التدريب على المهارات المهنية، مما قد يمكنهم من الحصول على عمل وتحقيق الاستقلال. وتُنَفَّذُ حكومة كينيا، على سبيل المثال، سياسة لتشجيع الفتيات على الالتحاق مجدداً بالمدارس في حالات زواج الأطفال لتمكينهن من استكمال تعليمهن ومنع المزيد من الاستغلال الجنسي⁽⁹⁴⁾.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

87- الهدف الرئيسي من هذا التقرير هو عرض أمثلة ملموسة وردت من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين عن التدابير والممارسات الجيدة المتخذة حيال مختلف الجوانب المرتبطة بمنع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، وحماية الأطفال، وتوفير خدمات العدالة وإعادة التأهيل للأطفال الضحايا. وليست الأمثلة المقدمة بأي شكل من الأشكال وافية لكنها توضح أهمية الإجراءات الملموسة وتصيب في تشجيع الدول على النظر في تحسين تنفيذ المبادئ القانونية والسياساتية القائمة لحماية الأطفال من البيع والاستغلال الجنسي وحثها على أن يدعم بعضها البعض في ذلك.

88- ولمساعدة الدول على المضي قدماً نحو تنفيذ أكثر فعالية، أدرجت المقررة الخاصة قائمة مرجعية في صفحتها على شبكة الإنترنت. وتشجع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على استخدام القائمة المرجعية كأداة ملموسة في عملها من أجل التصدي لبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. وتهدف القائمة المرجعية إلى مساعدة الدول على تحديد الثغرات وتوفير الإرشاد على الصعيد الوطني لضمان أن يعيش جميع الأطفال حياة لا يتعرضون فيها للبيع والاستغلال الجنسي.

89- وفيما يتعلق بمنع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، فإلى جانب مسألة وجود إطار قانوني وسياساتي ملائم، يظل التثقيف والتوعية من التدابير التي تواتر ذكرها كممارسات جيدة من جانب الدول وغيرها من أصحاب المصلحة. ومع ذلك، فما ينقص في كثير من الأحيان هو اتباع أسلوب منهجي وشامل إزاء تدابير الوقاية هذه والتنفيذ الكامل للتغطية على الصعيد الوطني. ويتطلب منع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً التزاماً وطنياً قوياً ومستداماً، إلى جانب مشاركة مجتمعية ذات مغزى وبرامج لإيجاد بدائل قابلة للاستمرار للأطفال والأسر المعرضين للخطر.

90- وفيما يتعلق بحماية الأطفال من البيع والاستغلال الجنسي، تلقت المقررة الخاصة أمثلة عديدة على الممارسات الجيدة، وكان تدريب المهنيين من أبرز هذه الأمثلة. ورُكِّزَ أيضاً على أهمية سدّ الفجوة بين عدد الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والملاحقات القضائية التي تُنجز والإدانات الصادرة، فضلاً عن

(94) انظر مساهمة كينيا.

معاملة الأطفال كضحايا لا كمدنيين. وتتمثل تدابير الحماية الأخرى المبلغ عنها في التعاون الدولي، لا سيما عندما يكون بيع الأطفال أو الاتجار بهم أو استغلالهم جنسياً ذا طابع عابر للحدود الوطنية، وتشمل أيضاً تعزيز تقاسم الموارد والمعارف فيما بين البلدان. وإضافة إلى ذلك، يُشكّل جمع البيانات ورصد الأماكن التي يعيش فيها الأطفال ويقضون فيها وقتهم جزءاً من نظام حماية ملائم، فضلاً عن وجود آليات فعالة للإبلاغ وإتاحتها للأطفال والبالغين على حد سواء. وتلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن الأمثلة الملموسة على المشاركة المجدية للأطفال لا تزال نادرة، وتؤكد على أهمية أخذ أصوات الأطفال، بمن فيهم الأطفال ضحايا البيع والاستغلال الجنسي، على محمل الجد من أجل التأكد من أن تدابير الحماية تستجيب لاحتياجاتهم.

91- وأخيراً، تلاحظ المقررة الخاصة، فيما يتعلق بتدابير إعادة التأهيل، أن عدد الأطفال الضحايا الذين يتمكنون من الوصول إلى آليات العدالة والمطالبة بحقوقهم فعلياً يبقى قليلاً للغاية. ومن بين الأطفال الذين يحاولون التماس العدالة، يعاني الكثيرون من الإيذاء اللاحق، لأن النظم والخدمات ليست بعد ملائمة للأطفال بما فيه الكفاية وغير مراعية لعامل الصدمة النفسية، على الرغم من وجود العديد من الأمثلة على الممارسات الجيدة التي تمضي في الاتجاه المطلوب. ولا تزال الموارد المخصصة لآليات الدعم الشاملة والمستدامة للأطفال الضحايا، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي وتدابير إعادة الإدماج الفعالة أيضاً، شحيحة للغاية ويلزم ترسيخها في ميزانيات الدول. ومن أجل إتاحة العدالة والدعم والتأهيل على نحو فعال ومجد للأطفال ضحايا البيع والاستغلال الجنسي، ينبغي أن تتاح الخدمات مجاناً وأن تكون في متناول جميع الأطفال، بصرف النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي ومكان عيشهم.

باء - التوصيات

92- فيما يتعلق بالوقاية، توصي المقررة الخاصة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين بما يلي:

(أ) العمل معاً على توسيع نطاق تدابير الوقاية وضمان أن تصل هذه التدابير إلى المناطق النائية وأن يكون لها تأثير إيجابي على حياة جميع الأطفال، بمن فيهم أشدهم حرماناً؛

(ب) تشجيع المشاركة المجتمعية القوية في العمليات الرامية إلى تهيئة بدائل قابلة للاستمرار يستفيد منها الأطفال والأسر المتضررة، لكفالة وجود حلول طويلة الأجل تُشرك الفتيات والنساء والفتيان والرجال مباشرة في التحرك نحو التغيير المستدام، بما في ذلك عن طريق تعزيز معرفة التكاليف المجتمعية الحقيقية الناجمة عن زواج الأطفال وبيع الأطفال والاتجار بهم لأغراض الاستغلال الجنسي وإدراك الفوائد الدائمة للتعليم والتدريب في تعزيز المهارات الحياتية؛

(ج) تضمين مناهج التعليم الوطني شقاً خاصاً بالتربية الجنسية الشاملة والإلزامية والتثقيف بالسلامة في شبكة الإنترنت، على ألا يقتصر ذلك على التعليم المدرسي الرسمي فحسب بل أن يمتد أيضاً إلى مبادرات التعليم غير الرسمي، للتأكد من أن يكتسب كل طفل معرفة بهذه القضايا وقدرة على الصمود؛

(د) استخدام التكنولوجيات الجديدة للوصول إلى الأطفال برسائل رئيسية محددة الهدف ومناسبة عمرياً، بما يُمكنهم من التماس الدعم والمساعدة بسهولة، وتعزيز وجود وإتاحة خطوط المساعدة وخطوط الإبلاغ الهاتفية، التي يمكن أن تساعد في الكشف عن الحالات وإحالتها إلى الدوائر أو السلطات المناسبة.

93- وفيما يتعلق بالحماية، توصي المقررة الخاصة الدول وغيرها من أصحاب المصلحة بما يلي:

(أ) تعزيز ودعم اعتماد سياسة عامة لحماية الطفل في جميع القطاعات والكيانات العامة والخاصة التي تعمل مع الأطفال أو من أجلهم أو يكون لها اتصال بهم، لضمان أن يكون كل موظف على علم ودراية بكيفية معاملة الأطفال، وبحقوقهم، وبالتصرف اللازم في حالة الاشتباه في وجود سلوك جنسي غير لائق. وينبغي أن يشمل ذلك قطاع السفر والسياحة وصناعة التكنولوجيا؛

(ب) بذل المزيد من الجهود لضمان تدريب جميع البالغين الذين يعملون مع الأطفال ومن أجلهم، أو الذين يكون لهم اتصال بالأطفال من خلال عملهم، تدريباً مناسباً ومنتظماً بشأن حماية الأطفال والكشف عن حالات البيع والاتجار والاستغلال الجنسي المشتبه فيها، بما في ذلك في المناطق الريفية، التي كثيراً ما يكون فيها إدراك قضايا حماية الطفل محدوداً؛

(ج) تركيز المساعدة الإنمائية والدعم الدولي على الحلول المستدامة، بما في ذلك على سبيل المثال مبادرات تدريب المدربين، بدلاً من التدريب الموجه لعدد محدود من المهنيين، أو على المشاريع التي تركز على دعم المشاركة المجتمعية والمبادرات المحلية بدلاً من التدخلات المحددة المدة التي تُنفَّذ من أعلى إلى أسفل والتي قد تترك ثغرات كبيرة بمجرد انتهائها؛

(د) تعزيز ودعم المشاركة الهادفة للأطفال على جميع المستويات وأخذ أصوات الأطفال في الاعتبار في عمليات صنع القرارات التي تهمهم، بما في ذلك فيما يتصل بالخدمات المقدمة إلى الأطفال ضحايا البيع والاستغلال الجنسي، من أجل التأكد من أن التدابير والاستراتيجيات المعتمدة تستجيب لاحتياجاتهم وتخدم مصالحهم الفضلى.

94- وفيما يتعلق بإعادة التأهيل، توصي المقررة الخاصة الدول وغيرها من أصحاب المصلحة بما يلي:

(أ) اتخاذ منظور أكثر استدامة فيما يتعلق بخدمات العدالة وإعادة التأهيل بتخصيص موارد للأطفال الضحايا كجزء من الميزانية السنوية للدول، من أجل ضمان عدم إهمال أي طفل، وكفالة وجود تدابير وخدمات لا تتسم بكونها ملموسة وعملية فحسب، بل تتاح مجاناً لجميع الأطفال، بصرف النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي ومكان عيشهم في البلد؛

(ب) تجنب تعرض الأطفال لإيذاء لاحق داخل النظام الذي يُفترض أنه موجود لمساعدتهم، وذلك بضمان منظور ملائم للأطفال ومراعٍ للصدمات في سياق إقامة العدالة وإتاحة الدعم وإعادة التأهيل للأطفال ضحايا البيع والاستغلال الجنسي؛

(ج) النظر إلى الأطفال كعوامل تغيير والحرص على ألا تركز خدمات إعادة التأهيل المقدمة إلى الأطفال الضحايا على الدعم النفسي والاجتماعي فحسب، بل أيضاً على الاستثمار في تمكينهم من خلال التعليم المناسب والمهارات الحياتية والمهنية ليتمكنوا من الاندماج في المجتمع والمساهمة في بناء مستقبلهم وإعالة أنفسهم وتقاسم المعلومات والمعرفة في مجتمعاتهم المحلية.